

جامعة باجي مختار – عنابة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
السنة الأولى ماستر اقتصاد نقدي و بنكي
مقياس اقتصاد بنكي معمق

المحاضرة الرابعة ادارة المخاطر البنكية

I. مفهوم المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و/أو تدبب في العائد المتوقع على استثمار معين مما ينتج عنه اثار سلبية تؤثر على أهداف البنك المرجوة و تنفيذ استراتيجيته بنجاح .
و تميز البنوك بين نوعين من الخسائر هي :

- الخسائر المتوقعة و هي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها و التي يتحوط لها باحتياطات مناسبة.
- الخسائر الغير متوقعة و التي تتولد نتيجة أحداث غير متوقعة مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف و يعتمد البنك في هذه الحالة على مئانة رأسماله لمواجهة هذا النوع من الخسائر.

II. أنواع المخاطر البنكية:

يمكن تقسيم المخاطر البنكية بعدة طرق سواء من ناحية طبيعتها أو من الناحية الوظيفية للبنك و في هذا الاطار يمكن أن نميز بين 3 أنواع للمخاطر هي المخاطر الاستراتيجية ، المالية و التشغيلية.

أولاً: المخاطر الاستراتيجية:

هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك و التي يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات الاستراتيجية و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ، و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، و السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل. و لتحقيق ذلك لابد من توفر أنظمة معلومات كفؤة تمكن البنك من التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية مثل النمو الاقتصادي، تقلبات أسعار الفائدة، سعر الصرف ... الخ .

ثانيا : المخاطر المالية

1-المخاطر الائتمانية (الاقراض)

و هي المخاطر الحالية و المستقبلية الناشئة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب ، و تعتبر القروض أهم مصادر الخطر في هذا المجال ، و أن مخاطر القروض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها ، و هو ما يفرض على البنوك تشكيل ادارة مخاطر قوية و فعالة.

2-مخاطر السيولة:

و هي المخاطر الحالية و المستقبلية المرتبطة بخطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن ان يقع البنك في ازمة سيولة او نقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة و ذلك نتيجة اتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية او سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه و الذي يؤدي الى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و اجال استحقاق الودائع لدى البنك .و يتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات.

3-خطر سعر الفائدة:

هو الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن ان يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك ، و من أهم أسباب خطر سعر الفائدة :

-المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه الى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .
- سوء تسيير الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازيه و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه الى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

4- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله و الناتجة عن الحركات المعاكسة في سعر الصرف. و تظهر احتمالية الخسارة في حالات اعادة التقييم العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية، و تقع المسؤولية على الادارة العليا للبنك و مجلس ادارته و الذي يتوجب عليه توفير سياسات واضحة في البنك تسمح بالتحكم في مثل هذه النشاطات ، و كيفية تجاوز الاثر السلبي على الارباح في حالة حدوث خسائر .

5- مخاطر السوق:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله و الناتجة عن التغيرات المعاكسة في الأسعار التي تنشأ من التقلبات في أسواق الاسهم و السندات و السلع و الخدمات و التي قد تسبب خسائر مالية للبنك.

ثالثا- المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية او ضعف في الاعوان و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية قد تؤدي جميعها الى خسائر غير متوقعة و من أبرز أشكال هذه المخاطر نجد الاحتيال المالي

(الاختلاس) و التزوير .فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و اخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك،كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين او عملاء البنك.

III. خطوات إدارة المخاطر:

1- تحديد المخاطر:

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولاً أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر و هي: خطر سعر الفائدة خطر الإقراض خطر السيولة و خطر التشغيل.

2- قياس الخطر:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها،حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة:حجمه،مدته و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .

3- ضبط المخاطر:

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو الغاء اثر هذه المخاطر.

4- مراقبة المخاطر:

إن وضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة ،و معدلات الصرف،السيولة و التسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية و المخاطر القانونية.

IV. إجراءات الحد من المخاطر:

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و بالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى ادنى حد ممكن،و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

- وضع حد للمخاطرة: و هذا حسب نوع و صنف القرض.

- التنوع: و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

أ- التسيير العلاجي:

و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعاً جداً. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه،و هو من

اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية. و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب- التسيير الوقائي:

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ. أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

(a) توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

*** الأسلوب الرسمي:** ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات،.....الخ.

*** الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في اطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

(b) التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من اخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

(c) عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

(d) تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، ثم الاخطار التي يمكن ان تحدث و اكتشفها في الوقت المناسب و اتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

v. تصنيفات ادارة المخاطر:

تصنيفات ادارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 الى 5 و على المراقب (المفتش) ان يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

1- تصنيف 1 قوي:

تصنيف 1 يعكس فعالية الادارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان ان السياسات و الاجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ، و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

2- تصنيف 2 مرضي:

يدل تصنيف 2 على أن ادارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه.

عموما فان رقابة مجلس الادارة و كذلك السياسات و الاجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك، و بشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي اجراء رقابي من الاجهزة الرقابية في حدود الاجراءات العادية.

3- تصنيف 3 عادل:

ان هذا التصنيف يدل على أن ادارة المخاطر يشوبها شئ من القصور و بالتالي تستدعي اهتمام اكثر من العادي من قبل اجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر ادارة المخاطر (كفاية انظمة الضبط ، كفاية رقابة المخاطرة و انظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر. ان مناطق الضعف يمكن ان تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الاجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

4- تصنيف 4 حدي (هامشي):

يدل هذا التصنيف على ان ادارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، و غالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الادارة، حيث يكون احد عناصر ادارة المخاطر هي في حاجة الى اصلاح فوري من طرف مجلس الادارة ، كما ان هذه الوضعية تعكس وجود العديد من المخاطر الكبيرة و الناتجة عن ضعف ادارة المخاطر لدى البنك و هو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الاجهزة الرقابية.

5- تصنيف 5 غير مرضي:

يدل هذا التصنيف على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس و مراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون انظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

VI. -تقسيم المخاطر:

يهدف تقسيم المخاطر الى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، و هذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر.

- و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، قبول هذه المخاطر.
- أ- تجنب المخاطر:** يمكن للبنك في هذه الحالة ان يتجنب القيام بنشاط او بعملية معينة اذا لاحظ ان الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.
- ب- تحويل المخاطر:** يمكن تحويل المخاطر الى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات و كفالات حكومية.
- ج - قبول المخاطر:** بإمكان ادارة البنك ان تقبل المخاطر على أساس ان هناك ادارة جيدة لادارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، و من ناحية اخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. و في حال القبول ادارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المراقب ان يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:
- 1- مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين و المقترضين.
 - 2- التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، انظمة ضبط قوية، أنظمة معلومات قوية، مجلس ادارة مستقل.
 - 3- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالاضافة الى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة الى وضع البنك.
 - 4- التأكد من ان ادارة البنك ملتزمة بالمعايير الاساسية لادارة كل نوع من انواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك.